

التنمية التمويل

مجلة.. اقتصادية.. شهرية
العدد الحادى عشر

عدد خاص عن

الجمعية العامة للاتحاد المصري
للتمويل متناهي الصغر
و
الدفع غير النقدي لجهات التمويل

الجمعية العامة
الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر
2019
تحت رعاية
الشركة المصرية للاستعلام الائتماني



إهداء وتصميم
جمعية رجال اعمال
اسكندرية





الأستاذ/ محدث عياد
عضو



الأستاذة/ نيفين بدر الدين
عضو



الأستاذ/ مجدي موسى
عضو



الأستاذ/ محمد سعيد مشهور
نائب رئيس

ادارة الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر

تأسس الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر بأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ والخاص بالتمويل متناهي الصغر وصدر النظام الأساسي بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم «٢» لسنة ٢٠١٥، وتم انتخاب مجلس الإدارة في ١٥/٩/٢٠١٦ كما تم إعادة اختيار المجلس الحالي في انتخابات الاتحاد خلال يونيو ٢٠١٧. وقد ترتب على إصدار القانون توفير بيئة تشريعية مواتية ومعايير موحدة وضوابط محددة للرقابة على النشاط، بما يضمن الكفاءة المؤسسية والاستدامة المالية وحماية حقوق المستفيدين.

ويستهدف تطوير النشاط وإتاحته في كافة أنحاء مصر، بجانب بناء ودعم قدرات مؤسسات التمويل من خلال توفير برامج تدريبية متخصصة والمعونة والاستشارات الفنية، فضلاً عن توفير البيانات ونظم المعلومات وإعداد المراسات والأبحاث.



الأستاذ/ خالد صالح طلاب
نائب رئيس



الدكتورة/ منى ذو الفقار
رئيس مجلس الإدارة



الدكتور/ إيهاب فوزي عويس
أمين الصندوق



الأستاذة/ هالة أبو السعد
أمين السر



الدكتورة/ سهير المصري
عضو



الدكتور/ إيمان ببارس
عضو



الدكتورة/ نشأت العريسي
عضو

محتويات العدد

٢٦ سؤال شاملًّ
عن ضوابط الدفع
الإلكتروني لجهات
التمويل متناهٍ
الصغر

٣٧



فوري تستهدف
تصميم منصة
الكترونية لتقديم
الدفع غير النقدي
للجمعيات الأهلية

٢٩



جهود حثيثة من
الهيئة العامة
للرقابة المالية
لتحفيز عمليات
الدفع غير النقدي

وزارة المالية
تستعرض أبرز
محاور تطبيق
آليات الدفع غير
النقدي

٤١



٩ جمعيات أهلية
تفوز بجوائز
الالتزام بالاستعلام
الأخيري

٤٣



الاتحاد المصري
للتمويل متناهٍ
الصغر يعرض حصاد
عام ٢٠١٨

٤



أهم ٦ تسلّلات
عن أنظمة خدمات
نظم المدفوعات
باستخدام الهاتف
المحمول

٤٤

أمان للدفع
الإلكتروني
مستعدون لتنفيذ
عمليات الدفع من
خلال ٤ ألف نقطة
تحصيل

٤٩

تمهيد

إهداء وتصميم
جمعية رجال اعمال
اسكندرية



تحرير
شبة محمد

رئيس التحرير
خالد صلاح

رئيس مجلس الإدارة
الدكتورة / مني ذو الفقار



www.emff-eg.com

الصفحة الرسمية للاتحاد المصري للتمويل متناهٍ الصغر



حرصنا طوال فترة نشر مجلة التنمية والتمويل على إتاحة محتوى متميز للعاملين في صناعة التمويل متناهي الصغر ينير لهم الطريق في بعض النقاط الهامة، وفي إطار استعدادنا للعدد الحادي عشر كان من المفترض أن يتضمن عرض أحداث الجمعية العامة للاتحاد المنعقدة في ٢٢ أبريل ٢٠١٩ فقط.

وخلال تلك الفترة صدر قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي وما له من علاقة وثيقة بالسداد والتحصيل داخل الجمعيات وشركات الدفع الإلكتروني، فكان لزاماً علينا اطلاع الجمعيات ومؤسسات التمويل على البنود الهامة وال المتعلقة بالقانون وذلك في إطار الدور المنوط به الاتحاد في تقديم كافة سبل التوعية للجهات التمويل متناهي الصغر.

وبالفعل تواصنا مع عدد من الجهات المعنية على رأسهم وزارة المالية المصرية والبنك المركزي المصري، والهيئة العامة للرقابة المالية، وشركات الدفع الإلكتروني بهدف تفطية كافة جوانب الدفع غير النقدي المتعلقة بجهات التمويل متناهي الصغر.

وينقسم العدد الحادي عشر إلى شقين الأول تفطية متكاملة لفعاليات الجمعية العامة للاتحاد المنعقدة في ٢٢ أبريل ٢٠١٩، ثم نستعرض في الشق الآخر جوانب الدفع غير النقدي من خلال بعض الأحاديث الصحفية مع المتحدث الرسمي لشئون الدفع والتحصيل الإلكتروني بوزارة المالية وقيادات التمويل متناهي الصغر بالهيئة العامة للرقابة المالية، فضلاً عن التواصل مع شركة فوري وأمان للدفع الإلكتروني.

وأخيراً نشكر كافة الجهات التي استجابت وشاركت معنا في إتمام العدد بالوقت والجهد ونتمنى أن تكون قدمنا عدداً مفيداً يليق باسم الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر وأعضائه.

فريق عمل مجلة التنمية والتمويل



منى ذو الفقار: هدفنا خدمة ٤ مليون عميل بمحفظة إجمالية ٢٠ مليار جنيه

في البداية، استهلت الدكتورة منى ذو الفقار، رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، فعاليات الجمعية العامة للاتحاد بشكر الأعضاء على الحضور وحرصهم على المشاركة في فعاليات الجمعية العامة، مؤكدةً حرص الاتحاد على تعزيز ودعم الصناعة بالتعاون مع كل الجهات المعنية بنشاط التمويل متناهي الصغر على رأسها الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي، بجانب جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر، بهدف تنمية الصناعة في مصر خاصة أعضاء الاتحاد بمختلف الفئات.

وأوضحت أن استراتيجية الاتحاد تتضمن خدمة ٤ مليون عميل بمحفظة إجمالية تتجاوز ٢٠ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠.

تابعت: «سجلت المحفظة الأئتمانية للصناعة ١٧,٧ مليار جنيه نهاية عام ٢٠١٨، وتحطى عدد المستفيدين ٣ مليون عميل، تخدمهم الجمعيات الأهلية والشركات والبنوك (أعضاء الاتحاد ومن يمندون تمويلات مباشرة)، بما يعكس اقتراب تحقيق القيمة المستهدفة للمحفظة الأئتمانية لصناعة التمويل متناهي الصغر، وبذلك فنحن فخورين بالنمو المحقق خلال العامين الماضيين.»

قالت أن الهدف متوسط الأجل أي خلال ٥ سنوات هو الوصول إلى كل الفقراء طبقاً لمفهوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والبالغ عددهم ١١ مليون مواطن بما يمكن من نشر التمويل متناهي الصغر وتحقيق الشمول المالي.

بتمويل من البنك المركزي.. تصميم مشروع بناء قرارات الجمعيات الأهلية

أضافت، رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، أن الاتحاد عكف أيضاً على بناء قرارات الأعضاء من الجمعيات الأهلية في كافة المحافظات من خلال تصميم مشروع تدريب وبناء قرارات بتمويل من البنك



استعرضت الدكتورة منى ذو الفقار، رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، نتائج أعمال وحصاد أنشطة الاتحاد خلال عام ٢٠١٨، وذلك أثناء انعقاد الجمعية العامة للاتحاد في ٢٢ أبريل ٢٠١٩.

وشارك الأستاذ جمال خليفه، المشرف على الإدارة المركزية للتمويل متناهي الصغر، والأستاذة نيفين بدر الدين، رئيس الإدارة المركزية للتمويل متناهي الصغر في جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر، والأستاذ خالد صلاح، نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، بجانب ممثل عن مكتب حازم حسن للمحاسبة والمراجعة، وذلك بحضور عدد كبير من ممثلي الجمعيات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر، بجانب البنوك الأعضاء.



تابعت: «اشتغلنا على المجلة وأبحاث ودراسات عن السوق، وبنذل مجهد دائم مع البنك والبنك المصري المركزي لإتاحة التمويل لمؤسسات التمويل متناهي الصغر، وهو ما لمسته الجمعيات الأهلية من الفئة «أ»، و«ب»، أما فيما يخص الفئة «ج» بدأ جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر توجيه البنك لتمويل تلك الفئة».

وقالت أن المجهود المبذول من جانب الاتحاد انعكس على المحافظة الأهلية وعدد المستفيدين من التمويل، إذ أصبحت تحل الجمعيات المركز الأول من حيث حجم المحافظة الأهلية النشطة وتستحوذ على أكبر عدد من المستفيدين ما يقرب من ٢ مليون عميل، أيضاً يتواصل الاتحاد بشكل دائم مع الأعضاء من القطاع الخاص والبنوك لإمدادهم بالدعم الكامل فيما يخص القطاع.

تدريب ٤ موظفين بالجمعيات على إدارة المخاطر في لوكسمبرج

أضافت الدكتورة منى ذو الفقار، أن الاتحاد يبحث بصورة مستمرة عن فرص حصم وتدريب الأعضاء، سواء على المستوى المحلي أو بالخارج، وهو ما اتضح في دورة إدارة المخاطر التي تم عقدها في لوكسمبرج على مدار ٥ أيام تدريبية.

قالت أن المنحة اشترطت انضمام الجمعيات الأهلية فئة «ب» وتم تشكيل لجنة على أعلى مستوى لانتقاء الجمعيات المتقدمة، واستوفى ٤ مرشحين معايير المنحة، أبرزها الإجاده التامة لغة الإنجليزية والإلمام بكل المعلومات الخاصة بالنشاط، موضحةً أن كل تدريب له معايير محددة ويتجه لشريحة مختلفة.

وأكملت رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، أن الجمعيات

المركزي المصري وتناول البرنامج، الذي استمر لمدة عام، كافة المجالات الخاصة بأساليبات التمويل الأصغر والمعايير الرقابية وغيرها من المجالات المتعلقة بالنشاط.

وتابعت: «أنا فخورة ببرنامج التدريب ودعم القرارات المنفذة من جانب الاتحاد بدعم من البنك المركزي وأود أن أتهز الفرصة لشكره رسميًّا على تقديم دعم لصناعة التمويل متناهي الصغر ونؤكد استمرارهم في مساندة النشاط في الفترة المقبلة».

اتفاق مع المركزي وجهاز المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للترقية المؤسساتية لجمعيات «ج»

أشارت، رئيس مجلس إدارة الاتحاد، إلى عقد الاتحاد اتفاق مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، لتطبيق برنامج الترقية المؤسساتية لنحو ٣٠ جمعية من الفئة «ج» إلى الفئة «ب».

أيضاً يعكف الاتحاد على بدء مشروع أكبر بالتعاون مع البنك المركزي للترقية المؤسساتية لأكبر ١٠٠ جمعية أهلية من الفئة «ج» ويستمر البرنامج حتى ٣ سنوات، يستهدف مساعدة تلك الفئة والارتقاء إلى الفئة الأولى وهي «ب» وإمدادها بالنظم والدعم الفني والبرامج التي تمكّنهم من دعم وتعزيز امكاناتهم وقرارتهم في مجال التمويل متناهي الصغر.

أضافت، الدكتورة منى ذو الفقار، أن الجهد الأكبر الذي يبذله الاتحاد يصب في صالح الجمعيات الأهلية من الفئة «ج»، ومساعدتهم ليكونوا مؤهلين للإملاج في الفئة الأولى.



يعكس دور الاتحاد والهيئة في معالجة المشكلات التي تواجهها الجمعيات الأهلية.

نيفين بدر الدين: الجمعيات الفئة «ج» هي عقل وقلب الجهاز
 التقت نيفين بدر الدين، رئيس الجهاز المركزي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وعضو مجلس إدارة الاتحاد، أطراف الحديث واصفة الجمعيات فئة «ج»، أنها عقل وقلب الجهاز، خاصةً أن الفئة «أ و ب»، لديهم الفرصة الأكبر للحصول على تمويل من جهات تمويلية متعددة عكس الفئة «ج»، وأشارت إلى أنه تم توجيهه منحة لتطبيق الترقية المؤسساتية للفئة «ج»، مضيفةً أن الجهاز وقع عقود قائمة مع أكثر من ٤٠ جمعية.

من ذي الفقار: نعطي ٣٠٪ فقط من السوق
 قالت الدكتورة منى ذي الفقار، أن اللعبين الحاليين في صناعة التمويل متناهبي الصغر يخدموا نحو ٣٠٪ فقط من السوق، بواقع ٣ ملايين مستفيد في حين أن الفئة المستهدفة تبلغ ١١ مليون عميل، بما يعكس أن السوق كبير وواسع. وأشارت أنه ينبغي التحليل بالصبر والمثابرة والحصول على التدريب من الاتحاد، والتوافق مع ضوابط الهيئة، والتخصص في التمويل متناهبي الصغر لأنه ذو طابع خاص، فيما يخص القواعد والرقابة والنظم الداخلية، وضربت مثالاً بجمعية تحسين الصحة التي بدأت تدشينها وشملت أنشطة متعددة، إلا أنه تم فصل النشاط فيما بعد لاختلاف طبيعته.

وبحضرت من حصول العميل على تمويلات من أكثر من ٣ جهات تمويلية، حسبما نص ميثاق شرف صناعة التمويل متناهبي الصغر، موضحةً أن ذلك يتسبب في إغراق العميل في الدين ومن ثم الامتناع عن السداد وبالتالي ضعف الموقف المالي للجمعيات وشركات التمويل، بما يتربّط عليه توقف البنك عن منحهم التمويل، لذا ينبغي اتباع أفضل الممارسات ومراعاة نسب المخاطر.

المنتشرة في المحافظات استفادت من ٨٠٪ من التدريب وحصلت الفئة «ج» على النسبة العظمى منه، موضحةً أن مجلس الإدارة الحالي للاتحاد المصري للتمويل متناهبي الصغر يستهدف تعزيز نمو الصناعة وأداء الجمعيات ومؤسسات التمويل بصورة عامة.

جهاز تنمية المشروعات يبحث البنوك على تمويل الجمعيات

تابعت: «البنوك متعددة تمويلكم، لكن الجهاز يقوم بدور محوري في حث البنوك على إقراض الجمعيات إذ اشترط تخصيص جزء من قروض البنك للجمعيات فئة «ج»، وهي أكثر الفئات التي تحظى باهتمام الاتحاد».

وعلق ممثل الجمعية المصرية للتنمية بفرشوط محافظة قنا قائلاً: «كنا من ضمن الجمعيات التي خضعت لبرنامج الترقية المؤسساتية من جانب الاتحاد وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وحصلنا على ٣ مليون جنيه من الجهاز ونعرف حالياً على إنهاء كافة الإجراءات المتعلقة بترقية الجمعية إلى الفئة «ب»، وأشار إلى أن البنك الأهلي وافق على منح الجمعية تمويل بقيمة مليون جنيه».

واستطردت رئيس مجلس الإدارة الحديث بضرورة التأكيد على أنه لا يمكن وضع الجمعيات الأهلية فئة «ج» في كفة واحدة، إذ أن ما يقرب من ١٠٠ جمعية من بين أكثر من ٨٠ جمعية تتراوح محفظتهم الألتئامية من مليون لـ ١٠ مليون، فيما تقل المحفظة الألتئامية للعدد المتبقى عن مليون جنيه.

تعاون مشترك مع الهيئة العامة للرقابة المالية لمعالجة مخالفات ٣٠ جمعية
 أشارت الدكتورة منى ذي الفقار، رئيس مجلس إدارة الاتحاد، إلى التعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية لمعالجة بعض المخالفات لما يقرب من ٣٠ جمعية خالفت معايير الهيئة منعاً لفرض عقوبات على تلك الجمعيات، بما





فازت 9 جمعيات أهلية عاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر بجوائز الاستعلام الأئتماني المقدمة من الشركة المصرية للاستعلام الأئتماني i-Score بالتعاون مع الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر والهيئة العامة للرقابة المالية وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

وتضمنت الجمعيات الأهلية التسعة: المؤسسة الأولى للتمويل متناهي الصغر، جمعية المستقبل للتمويل الأصغر، جمعية سيدات أعمال المستقبل بفوه، الجمعية الأقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج، شباب مصر لتنمية المجتمع بالمنيا، جمعية تنمية المجتمع للمشروعات الصغيرة والحرفية، جمعية رجال أعمال اسكندرية، الجمعية الخيرية الإسلامية بنجع الدار، جمعية شموع للتنمية المستدامة بالمنيا.

وفازت المؤسسة الأولى للتمويل متناهي الصغر بجائزة خاصة عن الشفافية بقيمة 10 ألف جنيه، كما نالت 6 جمعيات بجائزة الاستعلام وإرسال البيانات منذ التعاقد بقيمة 10 ألف جنيه، وهم جمعية رجال أعمال اسكندرية، جمعية سيدات أعمال المستقبل بفوه، جمعية المستقبل للتمويل الأصغر، جمعية شباب مصر لتنمية المجتمع بالمنيا، الجمعية الأقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج، وجمعية تنمية المجتمع للمشروعات الصغيرة والحرفية.

فيما فازت جمعية شموع للتنمية المستدامة بالمنيا بجائزة الإلتزام بإرسال البيانات الشهرية وفقاً للمعايير منذ بدء المسابقة بقيمة 0 ألف جنيه، وحصلت الجمعية الخيرية الإسلامية بنجع الدار بجائزة الجائزة عن الإلتزام بإرسال البيانات الشهرية وفقاً للمعايير منذ بدء المسابقة بقيمة 0 ألف جنيه وتم انتقاء الجمعيات الفائزة من خلال لجنة تم تشكيلها من الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر والشركة المصرية للاستعلام الأئتماني وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والهيئة العامة للرقابة المالية.

خلال انعقاد الجمعية العامة للاتحاد

٩ جمعيات أهلية تفوز بجوائز الإلتزام بالاستعلام الأئتماني



الجوائز مقدمة من الشركة المصرية للاستعلام الأئتماني بالتعاون مع الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر والهيئة العامة للرقابة المالية وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغرى ومتناهية الصغر



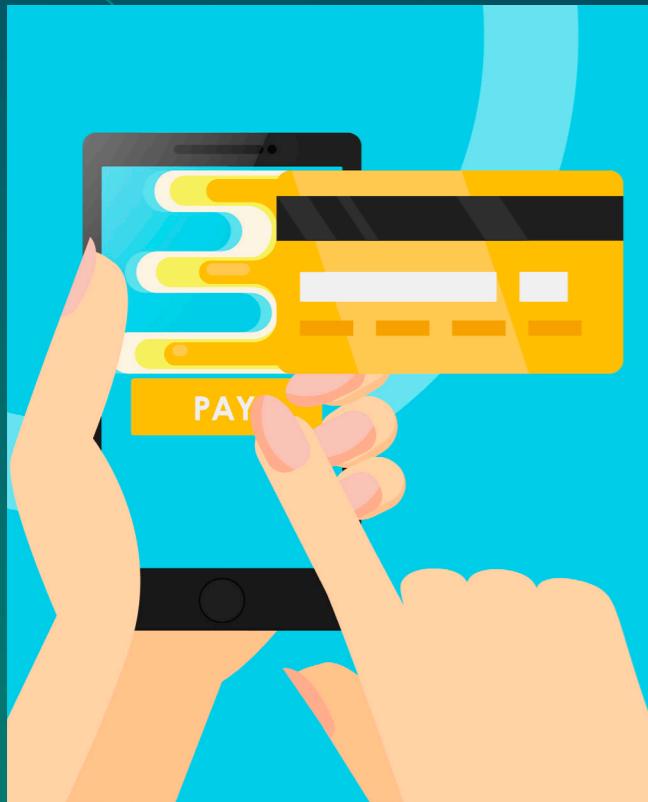
الدفع غير النقدي
لجهات التمويل
متناهي الصغر



صورة لفريق العمل



الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر
Egyptian Microfinance Federation



وبالتالي صدر قرار مالي وزیر الماليه برقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨، المعدل بقرار ٧٦ لسنة ٢٠١٩، الذي ينتهي إلى أن المستحقات الحكومية منها الضريبة والجماركية الأكثر من ٥٠٠ جنيه يتم سدادها بإحدى الوسائل الإلكترونية لذلك نشرت الوزارة نحو ١٦ ألف ماكينة دفع *Governmental Point Of Sale (GPOS)* على كافة نقاط التحصيل بالجهات الحكومية المختلفة (GOP) هي ماكينات نقاط البيع تبع الوزارة وتشبه إلى حد كبير نقاط البيع التي تستخدمها شركات الدفع الإلكتروني في السوق المحلي).

المالية، وأشار إلى أن الوزارة انتهت في ٢٠١١/١٧/٢٠٢٠ من ميكنة جميع المعاملات المالية والتدفقات النقدية الخارجية من الموازنة العامة للدولة بحيث تم إلغاء الشيكات الورقية وأصبح الاعتماد بشكل كامل على إصدار أوامر الدفع المميكنة واستكمالاً لهذا التوجه، تقوم الوزارة حالياً في إطار تطبيقها للقرارات سالفة الذكر في ميكنة التدفقات النقدية الداخلية إلى الموازنة العامة سواء كانت مقابل خدمات يحصل عليها المواطنون من الجهات الحكومية أو كنت مستحقات ضريبية وجمركية.

ونظراً لخبرة المراكمة لوزارة المالية في إدارة مشاريع الميكنة فإن البنية الأساسية لإدارة مثل هذه المنظومة تسهم بشكل فعال في تنفيذ المعاملات

ما هي خطة الوزارة لنشر المزيد من ماكينات *GPOS*؟
حمدى حامد: تعامل الوزارة مع جميع حامد: تعامل الوزارة مع جميع الطلبان الواردة من الجهات الحكومية لتوفير ماكينات *GPOS* بشكل سريع بهدف تلبية الاحتياجات المتواصلة وترابيد أعداد اللميات المنفذة إلكترونياً.

باعتبار الوزارة عضو في المجلس القومي للمدفوعات، نود إلقاء الضوء على ملامح خطة المجلس نحو الشمول المالي وتعزيز الدفع الإلكتروني في السوق المحلي خلال الفترة المقبلة؟

حمدى حامد: يعتبر هذا المشروع هو استكمال لتوجه وزارة المالية نحو الميكنة والاعتماد على وسائل التكنولوجيا في تنفيذ المعاملات

خاصةً بعد تطبيق قانون الدفع

وزارة المالية تستعرض أبرز محاور تطبيق آليات الدفع غير النقدي



ما هي مزايا وفوائد تطبيق الدفع الإلكتروني في تطبيق آليات الدفع غير النقدي بشكل عام بالسوق المحلي؟
حمدى حامد: تطبق الدولة خطة التنمية الاقتصادية والإدارية بهدف تحقيق الشمول المالي وبالتالي كانت مشاريع الميكنة التي تديرها الوزارة أحد الأدوات الهامة للوصول إلى مجتمع قليل الاعتماد على النقد وهذا في إطار تطبيق خطة الاصلاح الاقتصادي والإداري، وتجهيزات المجلس القومي للمدفوعات، وتوجه الوزارة في تنفيذ خطة الدولة للدفع والتحصيل الشامل المالي....

المختلفة، والذي يتضمن تعليمات التعامل على المنظومة.

هل تقوم الوزارة برصد أراء العملاء والتعرف على وجهات نظرهم عن سهولة أو صعوبات التطبيق؟

حمدى حامد: المشروع تفاعلى ومن أهم أولويات الوزارة هو رصد أراء المواطنين المتعاملين مع المنظومة للاستفادة من أية ملاحظات أو تعليقات تفيد في تطوير هذه المنظومة وأدواتها وفي إطار التفاعل المستمر مع المواطنين من خلال قنوات مختلفة

يقوم فريق عمل من الوزارة برصد أهم التعليقات والاستفسارات على الصفحة الرسمية للوزارة على موقع التواصل الاجتماعى (فيسبوك) بهدف الوفوف على أراء المواطنين ومدى رضاهم عن المنظومة.

ما هي التكلفة التي سيتحملها المواطن عند استخدامه للمنظومة؟

حمدى حامد: المواطن لن يتحمل أى أعباء مالية أو تكلفة إضافية سواءً عمولات على المعاملات المالية أو أية أعباء أخرى وذلك بما يتوافق مع

المادة ٤ من قانون ١٨ لعام ٢٠١٩

باسم قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي، بما يؤكد حرص الوزارة على تيسير عملية الدفع غير النقدي، فضلاً عن دور البنك في إتاحة بطاقات الدفع مسبقة الدفع بصورة مجانية خلال ٦ أشهر من تطبيق القانون.

بطاقات إلكترونية محددة؟

حمدى حامد: تتيح المنظومة التعامل بكافة البطاقات الإلكترونية وهى بطاقات الرواتب، البطاقات المرتبطة بحسابات بنكية (مدينة)، والبطاقات الائتمانية (الدائنة)، بجانب البطاقات مسبقة الدفع (وهي تلك البطاقات التي تشبه كروت شحن الهاتف المحمول يتم شحنها حسب الحاجة وتناسب فئة المواطنين غير الراغبة في فتح حسابات بنكية)، ويمكن الحصول على كافة تلك البطاقات من كل البنوك المصرية.

وماذا عن آليات توعية المواطنين؟

حمدى حامد: كان من الضروري اتخاذ كافة التدابير المضابقة والمواكبة لتطبيق القرارات والبدء في تفعيل المنظومة ومن أهمها توعية المواطنين بعضهم بعضهم وبالوسائل الإلكترونية التي تتيحها وزارة المالية لسداد المستحقات والتركيز على نشر الوعي سواءً بين المواطنين أو مستخدمي المنظومة من خلال الحملة الإعلامية والإعلانية في الراديو والتليفزيون وإعلانات الصحف.

إضافة إلى نشر دليل مبسط على الموقع الإلكتروني للوزارة يضم أهم الأسئلة والأجوبة التي تدور في أذهان المواطنين عن المنظومة وكيفية التعامل معها، بجانب الدليل الاسترشادي المخاطب به مستخدمي المنظومة والجهات الإدارية



للنتائج المرجوة وبمعدلات أداء عالية. تسويات نقدية ومسئولة دفع وتهدف المشروعات السابقة ذكرها إلى تحقيق الإدارة الجيدة للمال الحكومية.

فيما يخص التنسيق مع البنوك لنشر بطاقة الدفع؟

حمدى حامد: يتم العمل بشكل متزامن وتواصل مع القطاع المصرفي للتوسيع في نشر البطاقات الإلكترونية، لاسيما في ظل حرص الوزارة على إتاحة قنوات

سداد جديدة مستقبلاً منها الدفع للمواطنين تمثل في جعل المعاملة والتحصيل عبر الهاتف المحمول أو باستخدام نظام الأكواد QR Code.

كمان تقدمت بنوك الأهلي المصري، بنك مصر، التجاري الدولي، القاهرة البنك الزراعي المصري بمبادرة إتاحة البطاقات مسبقة الدفع مجاناً

للمواطنين اعتباراً من ١٩/٠١/٢٠١٩ لمدة ٦ أشهر وذلك تشجيعاً للمواطنين وبرعاية البنك المركزي بما يعكس تكامل وتعاون مؤسسات الدولة في إنجاح المشروع القومي.

ما هي استعدادات الوزارة لتطبيق الدفع الإلكتروني؟

حمدى حامد: قامت الوزارة بتدريب القائمين على استخدام المنظومة وهم ٤ مراحل تدريبية، وتضمنت المرحلة الأخيرة في تدريب ١٤٧,٢٣ ألف مترب بين محصل ومحاسب

في حديث صحفي مطول أجرته النقدي، بل قامت الهيئة بإصدار مجلة التنمية والتمويل مع قيادات ضوابط استخدام خدمات ومنتجات الهيئة العامة للرقابة المالية الدفع غير النقدي والتي يمكن والمسئولين عن تنمية وتعزيز نشاط استخدامها من جانب جهات التمويل متناهي الصغر، حاورنا التمويل في تعاملاتها مع العملاء الأستاذ جمال خليفة المشرف على قبل صدور القانون، وشملت شقين الإدارة المركزية للتمويل متناهي الصغر، والدكتور أحمد حسين خير عن طريق الهاتف المحمول، والأخرى الخاصة بخدمات شركات المدفوعات الإلكترونية بصورة عامة.

وانتهت الهيئة بالفعل منذ فترة من إصدار القرارات التنظيمية الخاصة بهما ومناقشتها مع كافة الأطراف المرتبطة وجهات التمويل متناهي الصغر، وكذلك قدمتها الهيئة من خلال ورشتي عمل تدريبية بشكل مكثف عقدت بالهيئة مؤخراً. وقبل انعقادهما بفترة وجيزة صدر قانون الدفع غير النقدي، بما يشير إلى أن كافة الخطوات تكمل بعضها البعض، كما سيكون لها انعكاس ملحوظ يتضح في حجم التعامل بين جهات التمويل وعملائها، وأحجام التداول غير النقدي، الأمر الذي ينعكس بصورة إيجابية على السوق إذ أن من شواهد الأسواق الأخرى التي طبقت الدفع غير النقدي أن تحقق

ما هي رؤية الهيئة لتعزيز الدفع غير النقدي للجمعيات وشركات التمويل متناهي الصغر؟
جمال خليفة: بدون شك تخطو الهيئة على نفس نهج الدولة نمواً كبيراً.

في حديث مطول مع قيادات التمويل متناهي الصغر «بالرقابة المالية» جعوض حثيثة من الهيئة لتحفيز عمليات الدفع غير النقدي



أحمد حسين:
الهيئة أتاحت الاختيار
بين كافة الطرق المتاحة
لاستخدام جهات التمويل
المدفوعات غير النقدية

جمال خليفة:
وسائل الدفع
الإلكتروني لجهات التمويل
متناهي الصغر على قائمة
الأولويات

أن لديهم فترة ما يقرب من ٦ أشهر للتواافق مع القانون، ولمتنا انتساب الحاضرين لذلك ويمكننا القول أن الهيئة كانت مستعدة لنشر ثقافة الدفع الإلكتروني قبل صدور القانون وظهر ذلك في إصدارها لمعايير الدفع عبر الهاتف المحمول وشركات الدفع الإلكتروني.

جمال خليفة: ينفي علينا التأكيد على فوائد الدفع الإلكتروني أنه سيختصر جزءاً كبيراً من مراحل العمل بجهات التمويل متاهي الصغر، لذا فلابد من التنفيذ.

قد تحظى الجمعيات الأهلية من الفئة «أ» و«ب» بقدرتها على تطبيق أدوات الدفع الإلكتروني نظراً لتمتعها بأنظمة فنية متقدمة إلى حد كبير، مما هي وجهاً نظركم لمدى استعداد الجمعيات الأهلية من الفئة «ج» التي تمثل العدد الأكبر وتفتقر أغلبها لاستخدام نظم إلكترونية مجهرة؟

أحمد حسين: الجمعيات الأهلية من الفئة «ج» لها وضع خاص لأنها

وذكر قانون الدفع غير النقدي ضرورة تطبيق جهات التمويل متاهي الصغر لنظام الدفع غير النقدي، وتم البدء حالياً بعوينة المدفوعات الحكومية، ومن المتوقع أن تبين اللائحة التنفيذية كافة تفاصيل التطبيق غير النقدي لجهات التمويل متاهي الصغر، لذا فلابد من التنفيذ.

ما هي آلية إعلام جهات التمويل بمواعيد تطبيق الدفع غير النقدي؟

جمال خليفة: من خلال اللائحة التنفيذية للقانون كما استصدرت الهيئة تعليمات لكافة الجهات التي تتبعها للالتزام والتواافق مع متطلبات القانون.

أحمد حسين: أود أن أوضح أنه قد أشرنا لجهات التمويل إلى أن قانون الدفع غير النقدي نص على ضم جهات التمويل متاهي الصغر لمنظومة الدفع والسداد غير النقدي من خلال ورشتي العمل التدريبية التي تم عقدهما بعد أسبوع من صدور القانون، وأكدنا

غير النقدي، لذا ينفي أن تساعد جهات التمويل متاهي الصغر بالتعاقد مع جهة الدفع سواء شركة هاتف محمول أو بنك أو شركات الدفع الإلكتروني التي تزاول نشاطها في الأسواق للحصول على الخدمات منها بعد التعاقد معها طبقاً للإجراءات التي حدتها الهيئة لاستخدام هذه الخدمات.

ماذا لو تأخرت جهات التمويل متاهي الصغر في تقديم خدمات الدفع الإلكتروني؟

جمال خليفة: سيؤثر ذلك سلباً على عمل جهات التمويل متاهي الصغر ونشاطها، لأنها لن تتمكن من صرف أو تحصيل قيمة القروض من العملاء بطريقتها النقدية المعتادة، لذا نقوم حالياً بتشجيع الجهات على بدء الحصول على الخدمات واستخدامها لاسيما أن العمليات قد تختلف بعض الوقت والمجهود وتدريب العملاء على استخدامها واتظامهم فيها.

ينفي التأكيد على أن الدفع غير النقدي أصبح واقعاً إزماً **جمال خليفة:** عملنا اللازم بخصوص شرح الخدمات وكيفية التعاقد سواء مع شركات الهاتف المحمول أو شركات الدفع الإلكتروني أو البنوك التي تعتبر جزءاً مهماً من المنظومة، وأبديت كافة تلك الجهات استعدادها للتعاون وتقديم خدمات الدفع غير النقدي للجمعيات الأهلية وشركات التمويل متاهي الصغر، وفي الوقت نفسه تدرس جهات التمويل متاهي الصغر إمكانية إتاحة تلك الخدمات لعملائها وشرح كيفية استخدامها بطريقة سلسة لاسيما أنه يعتبر تغييراً للنظام الذي كانت تعمل به مع العملاء.

لكن ينفي التأكيد على أن الدفع غير النقدي أصبح واقعاً إزماً خاصاً بعد صدور القانون ومن المتوقع صدور لائحته التنفيذية خلال الفترة القادمة، وستوضح اللائحة تفاصيل التزام كل جهة بالتطبيق وتوقيت بدء العمل به.

ومن المتوقع أن اللائحة التنفيذية للقانون ستراعي نوع الخدمة والمستفيد منها، إذ أن المشرع يأخذ في اعتباره سهولة عملية الانتقال من المدفوعات النقدية إلى نظيرتها

النقدi فإنه يؤدى لعرض جهات التمويل للمسائلة القانونية.

من خلال وشتي العمل التي عقدتهما الهيئة مؤخراً، هل رصدتم متطلبات شركات الدفع الإلكتروني؟

جمال خليفة: شركات الدفع الإلكتروني ليست لديها متطلبات بل بالعكس لديها سهولة في التنفيذ من حيث إتاحة النظم الفنية والإلكترونية، ينبع على جهات التمويل متنهن الصغر فقط للبريد، فضلاً عن البطاقات التموينية/ بطاقات صرف الخيز التي تشبه إلى حد كبير بطاقات الدفع المسبق.

هل من الممكن تقديم حواجز لجهات التمويل لحثها على استخدام الدفع غير النقدi؟

أحمد حسين: الحواجز تم توضيحتها بشكل مركز في ورش العمل وأهمها تخفيض النفقات التشغيلية لجهة التمويل وسرعة صرف التمويل للعميل وتحصيل الأقساط طوال أيام الأسبوع في أي وقت وإمكانية الوصول إلى شرائح بيضاء جغرافياً لخدمتها والقضاء على احتمالات التلاعب أو الاحتيال المالي سواء، في عمليات الصرف أو التحصيل. ويعد من أهم الحواجز نص قانون الدفع غير النقدi على أنه في حال عدم احتياجات نشاط التمويل متنهن الالتزام بتطبيق وسائل الدفع غير الصغر وطبيعة العملاء وأوجدوا

أحمد حسين: كنا في تواصل مستمر مع شركات الدفع الإلكتروني منذ شهر أكتوبر ٢٠١٨ حتى الآن، ولاحظنا أنهم قاموا بالراسات اللزمرة لفهم غير النقدi على أنه في حال عدم الالتزام بتطبيق وسائل الدفع غير



الأكثر عدداً إلا أنها الأقل في عدد العملاء، لكن أعتقد أن وسائل الدفع غير النقدية هي الأفضل لهذه الفئة، لأن قيمة التمويل والأقساط محدودة، لذا فمن المتوقع أن تتضمن المنظومة بشكل تدريجي.

أحمد حسين: ينبع على جهات التمويل متنهن الصغر أن تضم وسائل توعية للعملاء بصورة مبسطة، وقد أهتمت الهيئة عند وضع الإجراءات بضرورة إتاحة وسائل التوعية المبسطة الإرشادية للعملاء، وعلى أن تكون واضحة ومدعومة بصورة مبكرة يتم تسليمها للعملاء وعرضها في الفروع وتوضيح الفكرة عن طريق الصور والمحظوظ البسيط، وذلك لنشر ثقافة الدفع غير النقدi بشقيه بين العملاء. وهناك حاجة في جهات التمويل الكبار لتخصيص إدارة تقود هذا الإجراء مع علائهما.

وينبع التأكيد أن الجمعيات التي لن تدرك وتقديم أدوات الدفع غير النقدi ستحدد من تعاملاتها في السوق، لأن قانون الدفع غير النقدi سيتم تعميمه على كافة المؤسسات بالدولة وسيكون ملزماً لكافة الجهات، سواء، فيما يخص التمويل أو الأنشطة الأخرى التي تمارسها الجهات.

جمال خليفة: وأشار إلى سهولة ويسهولة الدفع الإلكتروني فمثلاً إذا تم عن طريق البطاقات البنكية مسيرة الدفع، فسيكون على الجمعية إيداع أموالها في حساب بنكي معين وتبلغ البنك أن يقوم بتوزيع قيمة التمويل على بطاقات العملاء لسحبها عن طريق ماكينات الصراف الآلي ATMs بأفرع البنوك أو من خلال التوكاء أو منافذ شركات الدفع الإلكتروني المنتشرة في كافة أنحاء الجمهورية.

ما مدن سهولة استخدام العملاء التمويل متنهن الصغر لأدوات الدفع غير النقدi؟

جمال خليفة: أصبحت الهواتف الذكية في يد غالبية العظمى من المواطنين، بما يعكس انتشار أدوات التكنولوجيا بينهم، ومن ثم فإنه من المتوقع أن يعتمد الناس على استخدام أدوات الدفع الإلكتروني في صرف القرض وسداده بطريقة إلكترونية بسهولة.



والهواتف المحمول لإتمام تقديم الخدمات لعملاء التمويل متناهٍ الصغر.

جمال خليفة: حرصنا على إتاحة كافة البديل دون فرض أداة دفع إلكترونية محددة، إذ يمكن للجهات اختيار استخدام الدفع عبر الهاتف المحمول أو وسائل الدفع غير النقدية التابعة لشركات الدفع الإلكتروني.

ما هو المطلوب من جهات التمويل متناهٍ الصغر لتنفيذ الدفع غير النقد؟

أحمد حسین: أن تبادر بالتعاقد مع إحدى شركات تشغيل الهاتف المحمول أو شركات الدفع الإلكتروني وفقاً لما يناسب إمكانيات جهة التمويل، وأوضح أن هناك طريقتين للربط معهم إدراهما Online أو Offline لين أي ربط مباشر وآخر لين أي ربط غير مباشر، ويتوقف طبيعة الربط على النظم الإلكترونية المتاحة في جهة التمويل، وينبغي عليها الاختيار بين أحد النظامين.

مع الاهتمام الكافي الفترة القادمة بتوعية موظفيها وعملاؤها بأهمية الخدمات والعمل على تيسير استخدامهم لها.

التعاقد مع شركات الدفع أو شركات تشغيل الهاتف المحمول، وكذلك وضمن دور جهة التمويل كوكيل للمرة الأولى في المعاملات المالية للبنوك التجارية في تقديم خدمات الدفع بالهاتف المحمول وهي الخطوة التي تحركت فيها الهيئة منذ فترة كبيرة لدعم نجاحها والفارق بين دوراً كوكيل منفرد أو كوكيل مشارك مع شركات تشغيل الهاتف المحمول أو الاكتفاء بدور مس تخدم للخدمات فقط. وفتحنا باب الأسئلة في نهاية الورش للرد على كافة الاستفسارات والأسئلة عن التعاقد وأسعار الخدمات والنظم الخاصة بها.

وفي النهاية أتمنى الفرصة لشركات الدفع الإلكتروني وشركات تشغيل الهاتف المحمول لتقديم خدماتها لجهات التمويل، بما يعكس أن المعلومات تم عرضها بشكل متكرر من جانب كل الأطراف، وأكدا على ضرورة تبادل وسائل التواصل بين جهات التمويل وشركات الدفع

نود التعرف على النقاط التي ناقشتها ورشتنا العمل الخاصة بالدفع بالهاتف المحمول والدفع الإلكتروني؟

أحمد حسین: إدارة ورش العمل التدريبية التي تمت بنظام B2B الذي يتيح تواصل كافة عناصر المنظومة وطرف التعاقد مباشرة دون وسيط للتعرف على كافة التفاصيل المطلوبة وتنمية علاقات العمل بين الطرفين (جهات التمويل متناهٍ الصغر، وشركات تشغيل الهاتف المحمول وشركات الدفع الإلكتروني) وعرضنا طبيعة الخدمات سواء للدفع الإلكتروني أو للدفع عن طريق الهاتف المحمول، ومزايا كل نوع منها، والمميزات لطرف التعاقد سواء جهة التمويل أو العميل، ثم تم توضيح دورة عمل كل منهما من وجهة نظر جهات التمويل وشركات الدفع الإلكتروني وشركات تشغيل الهاتف المحمول والعميل، ودور كل طرف في المنظومة، ثم تم عرض الشروط والمتطلبات والمستندات التي ينبغي تقديمها للهيئة للموافقة على

الحلول اللازمة لخدمة النشاط.

وماذا عن المتطلبات التي ترغب جهات التمويل في معالجتها؟
أحمد حسین: الوصيول إلى تسيير مناسب لخدمة الدفع عبر الهاتف المحمول، وهناك بعض الشرائح التي يناسبها هذه الخدمة والبعض الآخر قد يلتجأ إلى الربط مع شركات الدفع الإلكتروني، أو استخدام البطاقات البنكية. وهذا الاختيار أتاحته الهيئة لكافة الجهات لل اختيار الأنسب من بينها.

لكن أشير إلى أنه في حال البدء بتقديم الخدمة ومع زيادة حجم المعاملات قد تزيد شركات تشغيل الهاتف المحمول تسيير الخدمة تبعاً للائد المتوقع من زيادة المعاملات. أيضاً كانت هناك بعض المطالبات برفع الحد الأقصى للسحب من محفظة الهاتف المحمول.

جمال خليفة: الحد الأقصى اليومي المصرح به للسحب من محفظة الهاتف المحمول يبلغ حالياً ٦ آلاف جنيه، وذلك يسهل صرف قيمة القرض دفعة واحدة في نفس اليوم.

«فوري» تستهدف تصميم منصة إلكترونية لتقديم الدفع غير النقدي للجمعيات الأهلية



في البداية، نود التعرف على خطة شركة فوري لتعزيز الدفع غير النقدي وتقديره لمرحلة أخرى من خلال جعله يخوض تجربة السداد والدفع بصورة عامة؟

محمد عكاشة: تسير شركة فوري على نفس خطى توجهات الدولة المتنوعة، وتتضح ميزة شركة فوري في قمرة العميل على إتمام الدفع باستخدام وسائل الدفع غير النقدي باستخدامة وسائل متعددة مريحة الكترونية Digital ويوضح ذلك في بنظام الشركة الإلكتروني منها ببداية عمل الشركة، إذ كانت تتيح فقط سداد الفواتير لتحول بمرور الوقت إلى شركة تكونوجيا مالية متكاملة FinTech، تقدم كافة الخدمات المالية الآلية ATMs، بجانب الأماكن التي تنتشر بها نقاط البيع التابعة لفوري منها المتاجر الصغري والكبير.

كيف ترى الضوابط الجديدة الخاصة بالدفع الإلكتروني للجمعيات الأهلية وشركات التمويل متناهية المطر وماذا عن استراتيجية الشركة لتوفير الأموال، بجانب تدشين شركات كبيرة منها فوري بلس التي تعتبر أول وكيل بنكي في مصر.

محمد عكاشة: الضوابط هايلة وواضحة وأرى أنها ضمنت حقوق الجمعيات الأهلية بشكل كبير، وليس لدينا أية تخوفات تجاه تلك الضوابط، وأشير إلى أن الهيئة العامة للرقابة الأهلية وشركات التمويل متناهية الصغر؟

محمد عكاشة: فيما يخص الجمعيات المتقدمة العاملة في نشاط التمويل وأشیر إلى أن شركة فوري متناهية الصغر، فإن شركة فوري تستهدف تصميم منصة كبيرة المالية وجهت تجاه كل شركات الدفع الإلكتروني في ورشة Platform، تمكنها من إتاحة قنوات الدفع غير النقدي، وتقديم كافة عمل كاملة وتعزز على أبرز خدماتها المالية غير النقدي فيما يخص عمليات صرف القروض والسداد لكافة الجمعيات الأهلية، وأبدى مسؤول الشركة الاهتمام بالتواصل مع كافة فئات الجمعيات الأهلية العاملة في السوق، خاصةً بعد الموافقة على قانون الدفع غير النقدي والتوقيتات بصدور لائحته التنفيذية خلال 6 أشهر.

التقت مجلة التنمية والتمويل المهندس محمد عكاشة، وهو المنتدب لدى شركة فوري، للتعرف على استراتيجية الشركة في مجال المدفوعات غير النقدية بصورة عامة وللجمعيات وشركات التمويل متناهية الصغر بصورة خاصة.

من الهيئة، خاصةً أن الضوابط الجديدة اشترطت بعض البنود التي يتم إضافتها للعقد.

ما هي طبيعة فئة الجمعيات «أ، ب، ج» التي سيتم التركيز على تقديم حلول الدفع غير النقدي لها؟

محمد عكاشة: تلقيت قائمة بأسماء الجمعيات الأهلية التي ترغب في الربط مع شركة فوري لتوفير حلول الدفع الإلكتروني، تتنوع بين جمعيات فئة «أ»، و«ب»، لكننا سنتيح خدماتنا لكل فئات الجمعيات دون تفضيل فئة عن أخرى.

وأؤكد أن العامل الوحيد الذي يمكن أن يعزز نمو الجمعيات الأهلية من الفئة «ج»، هو استخدامها وسائل الدفع غير النقدي.

من وجهة نظرك، ما هي عوامل نجاح تجربة الدفع الإلكتروني في السوق المحلي؟

محمد عكاشة: ينبعي الالتزام بتطبيق ٣ محاور لنجاح التجربة، هي الالتزام بمعايير الهيئة العامة للرقابة المالية، وجود بنية تكنولوجية قوية، بجانب تعددية القنوات الإلكترونية المتاحة للعميل، وتفرد شركة فوري بقوة بنيتها التكنولوجية إذ تنفذ ٣ مليون عملية يومياً، كما تواجد على كل القنوات سواءً حفاظ المحفظ المحمول أو بالربط مع الخدمات الأخرى التي تتيحها البنوك منها الانترنت البنكي أو من خلال نقاط الدفع المنتشرة في كافة أنحاء الجمهورية.

جمعيات التمويل متناهية الصغر، وأتوقع إقبال الجمعيات الأهلية على استخدام الأدوات التكنولوجية في السداد والتحصيل، لاسيما في ظل رؤية الهيئة العامة للرقابة المالية بتعجيل الاجراءات والموافقة.

هل تواصلتم مع بعض الجمعيات الأهلية بعد انتهاء الورشة لتطبيق الدفع غير النقدي؟

محمد عكاشة: بالفعل تواصلنا مع عدد من الجمعيات الحضور وأرسلنا العقد بصيغتها المعتمدة الجديدة



لا يمكنها من تحقيق مدللات ربحية تغطي التكلفة.

ما هي المتطلبات التي ينبغي على الجمعيات توفيرها لإتاحة خدمات الدفع غير النقدي؟

محمد عكاشة: المعايير الأخيرة وضعت كافة الاشتراطات الخاصة بذلك، بداية من التعاقد والاتفاق على نسخة العقد المحددة المعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية، على أن يتم تقديمها والحصول على موافقة الهيئة بإتاحة الخدمة، أما فيما يخص النظم الإلكترونية فقمنا بعرض أكثر من حل إلكتروني خلال ورشة العمل التي عقدتها الهيئة مؤخراً، كما أؤكد أن الضوابط الأخيرة قدمنا إما من تلك الحلول والتي تكون إما من خلال ربط لحظي أو ربط باستخدام ملف.

من خلال حضوركم ورشة العمل التي عقدتها الهيئة مؤخراً، ما هي استعداد الجمعيات لإتاحة الدفع غير النقدي؟

محمد عكاشة: أرى استعداد واضح من الجمعيات الحضور لكن كان لديهم بعض التخوفات من شركات الدفع الإلكترونية، خاصةً أن بعضها يعكف على اختراع سوق التمويل متناهية الصغر من خلال تدشين كيانات تمنح التمويل.

وأشير إلى أنه ينبغي على الجمعيات الاستعداد لإتاحة أدوات الدفع الإلكتروني، خاصةً بعد صدور القانون لتقليل التداول النقدي والذي أشار في بنوده إلى ميكنة الدفع في

فيما يتعلق بالدفع الإلكتروني؟

محمد عكاشة: بالفعل قدمنا خدمات السداد الإلكتروني لعملاء جمعية رجال أعمال الدقهلية، وكنا نخطط للبدء في صرف القروض إلا أنه بعد

صدور قرار ٨ لعام ٢٠١٩ الخاص بالدفع الإلكتروني أوقفنا التعامل تماماً بهدف التوافق مع تلك الضوابط.

وأشير إلى أن الدفع الإلكتروني مع جمعية رجال أعمال الدقهلية كانت تجربة مبشرة، إذ حصدنا ثمارها من الأسبوع الأول للتطبيق وتحقق النجاح الفعلي بعد ما يقرب من شهر ونصف، وذلك ب رغم التصور السائد لدى الجمعية وقتها أن العملاء سيجتمعوا عن الخدمة الإلكترونية.

وأفسر ذلك أن الخدمة وفرت مزيد من الوقت والجهد والمال على المستفيدين للذهاب إلى الفرع ودفع قيمة قسط القرض، ومن

ثم عدم ترك أعمالهم أو دفع تكلفة الانتقالات التي تزداد باستمرار، فالهدف من شبكة فوري التيسير على العملاء للدفع لاسيما أنها تمتلك أكبر اتساع جغرافي من حيث القنوات الإلكترونية المتاحة.

من وجهة نظرك، ما هي المزايا التي يتيحها الدفع غير النقدي للجمعيات؟

محمد عكاشة: الدفع الإلكتروني يقلل مخاطر التداول النقدي للأموال والتي تعتبر من أكثر المشكلات التي تواجهها الجمعيات، خاصةً أنه

فضلاً عن ٢٥٠ ألف محلًا يحمل شعار أمان

«أمان للدفع الإلكتروني»: مستعدون لتنفيذ عمليات الدفع من خلال ٤ ألف نقطة تحصيل

شركة أمان، وبها كافة الامكانيات من الخزن والموظفين، موضحاً أن تلك المحلات تميز بأنها مؤمنة ومراقبة مثل البنك.

أشار إلى أن فكرة عمل تلك المحلات نالت إعجاب كثير من الجمعيات الأهلية العاملة في نشاط التمويل متاهي الصغر، بجانب نظامها التكنولوجي واتشارها على مستوى التكنولوجيا.

قال أحمد كمال، مدير قطاع الجمعوية، التطوير في شركة أمان للدفع الإلكتروني، أن شركته مستعدة لتنفيذ عمليات الدفع من خلال ٤ ألف نقطة تحصيل منتشرة على مستوى الجمهورية، لتسهيل دفع وسداد التمويل متاهي الصغر للجمعيات الأهلية وشركات التمويل متاهي الصغر، بهدف التوافق مع ضوابط الهيئة العامة للرقابة المالية وقانون الدفع غير النقدي.

أشاد بورشة العمل التي عقدتها الهيئة، مؤكداً أنها كانت مفيدة وأسهمت في تعريف الجمعيات وشركات التمويل بشركات الدفع نهاية العام الجاري، إضافة إلى الإلكتروني وطبيعة عملها وتواجدهم الاستثناء بـ ٢٥٠ محلًا تحمل شعار واتشارهم في السوق.



وأتوقع إقبال عملاء التمويل متاهي الصغر على استخدام المنظومة، خاصةً أن الاحصاءات أثبتت استخدام الأفراد أدوات الدفع غير النقدي في شحن الهواتف، وهي تعتبر نفس مفهوم الشحن ولكن بدلًا من استخدام رقم الكارت سيتم استبداله برقم المدفوعة أو رقم القرض وقيمتها.

هل يحتاج انتشار الدفع الإلكتروني إعادة النظر في تسهيل تقديم الخدمة؟

محمد عكاشة: نبني سياسة تسهيل خدمة الدفع الإلكتروني بناءً على المعيقات المتاحة من الجمعيات الإلكترونية هو الخيار الأوحد أمامه، وذلك بعد دراسة المبالغ المالية المدفوعة والمتداولة، كما نراعي تحديد سعر خدمة يناسب العميل، لأنه المدفوع المدفوع من إتاحتها وليس إبرام عقود مع عدد من الجمعيات.

ما هي متطلبات انتشار الدفع الإلكتروني في السوق المحلي؟

محمد عكاشة: تحتاج فقط تعزيز توعية العملاء بأهمية فوائد الدفع الإلكتروني ولا تمانع شركة فوري



ب. التحقق من هوية العميل عند تقدمه لصرف التمويل من خلال إرسال كلمة سر إلى هاتفه المحمول بمجرد إدخال الرقم الكودي للتمويل. وتصدر كلمة السر المذكورة باستخدام أجهزة رموز الأمان ليتم استخدامها لمرة واحدة فقط لدى منفذ الصرف لإتمام المعاملة.

ج. إرسال رسالة نصية (SMS) بعد صرف التمويل إلى الهاتف المحمول الخاص بالعميل إخطار تعزيز للمعاملة.

د. قيام جهة التمويل بالتبليغ على عملاءها، وكذلك قيام شركة الدفع الإلكتروني بالتبليغ في منافذها ووكائهما المختلفين بضرورة صرف التمويل كاملاً مرة واحدة دون تجزئة، والتحقق من استلامه كاملاً والمدة التي يجب على العميل سحب التمويل خلالها.

٣. وما هي الضوابط التي ينبغي اتباعها تجاه العميل عند سداد التمويل؟

أ. حق العميل في الاستفسار عن قيمة القسط المستحق وقيمة الأقساط المتبقية من التمويل الممنوح برمز إشاري غير قابل للتكرار (ك رقم القرض).

ب. إفاداة العميل قبل السداد بقيمة إجمالي المبلغ المطلوب سداده بشكل تفصيلي على نحو يكون مبيناً به قيمة كل من (القسط+تكلفة الخدمة) ج. تسليم العميل إيصال سداد و/أو إرسال رسالة (SMS) إلى الهاتف المحمول الخاص به، يذكر بها رقم القسط الذي تم سداده والمبلغ المسدد وتاريخ ذلك والجهة التي تم السداد لصالحها.

د. إتاحة خيار السداد الكلي أو الجزئي وفقاً لما يتم الاتفاق عليه بين جهة التمويل وشركة الدفع الإلكتروني.

وعلى شركة الدفع الإلكتروني موافاة جهة التمويل ببيان بمنفذ الصرف أو السداد المتاحة لعملاء هذه الجهات، مع التزام هذه الشركات كذلك بتوفير السيولة اللازمة لإجراء عمليات الصرف المقررة بشكل سلسل بين شبكة ووكائهما.

٤. ما هي الضوابط التي ينبغي على شركة الدفع الإلكتروني اتباعها عند إتاحة الدفع غير النقدي فيما يتعلق بعمليات صرف التمويل؟

أ. تلتزم جهة التمويل بتقديمة حساب شركة الدفع الإلكتروني بقيمة دفعه الصرف وإخطارها بتمام ذلك قبل إتمام الصرف يوم عمل على الأقل.

ب. تلتزم شركة الدفع الإلكتروني بإتاحة صرف التمويل من خلال منافذها ووكائهما في يوم العمل التالي ل التاريخ إيذاع قيمة الصرف بحسابها.

٥. ما هي الإجراءات التي ينبغي اتباعها في حالة عدم قيام العميل باستلام مبلغ التمويل في الميعاد المحدد لذلك على النحو المتفق عليه بين جهة

١. ما هي طبيعة العقد المبرم بين جهة التمويل وشركة الدفع الإلكتروني؟

يجب أن يكون العقد المبرم بين جهة التمويل وشركة الدفع الإلكتروني وفقاً لأحد الطرق الآتية:

أ. ربط فني مباشر مع جهة التمويل متناهي الصغر (Online)

ب. توفير نظام الدفع الإلكتروني دون الحاجة للربط مع نظام جهة التمويل مباشرة، وذلك بتوفير واجهة إلكترونية متصلة بنظام جهة التمويل من خلال قناة ربط آمنة ومشفرة.

ج. تقديم الدعم الفني لعمليات الربط بين جهة التمويل وشركة الدفع الإلكتروني من خلال طرف ثالث لا تتعارض مصالحه مع أيّاً من أطراف التعاقد، كشركات تكنولوجيا المعلومات أو شركات تكنولوجيا الخدمات المالية المتخصصة، لتكون بمثابة واجهة لجهة التمويل في اتصالها بشركة الدفع الإلكتروني.

ويجب أن يتضمن العقد الالتزام بالمعايير الفنية التي تصدر عن الهيئة في شأن تنفيذ المعاملات المالية المتعلقة بنشاط التمويل متناهي الصغر من خلال شركات الدفع الإلكتروني.

٥. ما هي الإجراءات التي تضمن حماية العملاء والآية التتحقق من هويتهم؟

تلزم جهة التمويل وشركة الدفع الإلكتروني عند صرف وسداد التمويل بالضوابط الآتية:

أ. إرسال رسالة نصية (SMS) إلى الهاتف المحمول الخاص بالعميل يذكر بها ما

يفيد أن التمويل جاهز للصرف بمبلغ محدد ورقم كودي للتمويل يكون برمز إرشادي غير قابل للتكرار (ك رقم القرض).

١٦ سؤالاً شاملًا عن ضوابط الدفع الإلكتروني لجهات التمويل متناهي الصغر



التمويل وشركة الدفع الإلكتروني؟

يكون لطرف في الاتفاق على اتخاذ أي من الاجراءات الآتية:

- إعادة كامل المبلغ إلى حساب جهة التمويل مع أول دفعه سداد لمستحقات التحصيل الدورية.
- قيد المبلغ كرصيد مستحق لجهة التمويل لدى شركة الدفع الإلكتروني في التاريخ المتفق عليه بين الطرفين حتى يتسع سرعة استخدامه في دفعات جديدة.

ما هي الضوابط التي ينفي على شركة الدفع الإلكتروني اتباعها عند إتاحة الدفع غير النقدي فيما يتعلق بالتسويات المالية بين جهة التمويل وشركة الدفع الإلكتروني من حيث معاملات سداد التمويل؟

أ. تلتزم شركة الدفع الإلكتروني بتحصيل مستحقات جهة التمويل من خلال شبكة منافذها ووكالاتها التابعين لها، وإيداعها في الحساب البنكي أو البريدي الخاص بجهة التمويل (حساب التسوية) في أول يوم عمل تال لعملية التحصيل، أو في أول يوم عمل تال لبلوغ المبالغ المحصلة للحد الأدنى المتفق عليه كشرط لإيداع هذه المبالغ بحساب جهة التمويل. وفي جميع الأحوال، يجب على شركة الدفع الإلكتروني إيداع المبالغ التي تم تحصيلها لحساب جهة التمويل كل خمسة أيام عمل بحد أقصى.

ب. تلتزم شركة الدفع الإلكتروني بإرسال تقرير يومي بقيمة المبالغ التي تم تحصيلها لحساب جهة التمويل، على أن يكون موضحاً به البيانات الآتية: (اسم العميل والرقم القومي الخاص به- رقم القرض-قيمة القسط المستحق- تاريخ الاستحقاق- تاريخ السداد- قيمة القسط الفسدد- قيمة الجزء غير الفسدد).

ما هي الاجراءات التي ينفي اتباعها في حال وجود اختلافات في التسويات المالية بين جهة التمويل وشركة الدفع الإلكتروني؟ (آلية فض المنازعات)

على شركة الدفع الإلكتروني إرسال تقرير لجهة التمويل، موضحاً به أسباب هذه الاختلافات، ويكون على جهة التمويل وشركة الدفع الإلكتروني تسوية هذه الاختلافات بصفة ودية خلال مدة معينة يتم الاتفاق عليها بالعقد، على أن ينص العقد على الاجراءات واجبة الاتباع في حال تعذر الوصول لاتفاق على تلك التسوية الودية.

كما تلتزم جهة التمويل بإبلاغ الهيئة في حال اللجوء إلى القضاء للنظر في أي نزاع ينشأ عن العقد المبرم بينها وشركة الدفع الإلكتروني.

٨. هل ينص العقد على التكفة المتوقعة للخدمات؟

يجب أن العقد آلية واضحة لاحتساب تكفة المعاملات سواء عند الصرف أو السداد، على أن يتم إظهارها بشكل واضح للعميل عند إتمام المعاملة.

٩. هل يجب أن يتضمن العقد بنود أخرى؟

يجب أن يتضمن العقد التزام شركة الدفع الإلكتروني بتصميم تقارير رقابية لمخرجات ومدخلات التظام تتضم حركة المدفوعات (الصرف والسداد) وبيانات المعاملات التي تم من خلالها لصالح جهة التمويل، وكذلك تقرير مجمع عن معاملات الدفع لجهة التمويل، على أن يكون للهيئة الحق في الاطلاع على هذه التقارير بصفة دورية أو حين طلبها ذلك.

١٠. ما هي الضمانات المقدمة من شركة الدفع الإلكتروني لتأمين سداد التدفقات النقدية المتوقعة لجهة التمويل؟

تلزم شركة الدفع الإلكتروني بتقديم خطاب ضمان نهائياً لصالح جهة التمويل يُعطي فترة التعاقد، ولا تقل قيمته في جميع الأحوال عن ١٥٪ من إجمالي كل من قيمة المبالغ المتوقعة تحصيلاً لها وقيمة الدفعات المتوقعة صرفها للعميل في خلال فترة ٥ أيام عمل على الأقل، ولا يتم رد هذا الخطاب في جميع الأحوال إلا بعد انتهاء العقد وإنها، كافة التسويات المالية بين الطرفين.

١١. هل يمكن لجهة التمويل التحكم في إيقاف تنفيذ المعاملات الإلكترونية حال تعديها حدود المعاملات المتفق عليها أو لأية أسباب أخرى؟

يجب أن تسمح النظام الإلكتروني والبرمجيات والتطبيقات المستخدمة لدى شركة الدفع الإلكتروني بوجود حساب إلكتروني يتم إدارته بواسطة جهة التمويل، على نحو يسمح باستمرار المعاملات طبقاً للضوابط المتفق عليها ويتم تحديث أرصدته بشكل تلقائي ومستمر عند اجراء المعاملات.

ويجب ألا يسمح هذا الحساب بإتمام المعاملات حال عدم وجود رصيد ضمان لصالح الجهة أو عدم تفطينه للحد المنصوص عليه بالبند السابق، على نحو يتيح لجهة التمويل التحكم الكامل في إيقاف أو تنفيذ المعاملات الإلكترونية (إيقاف صرف دفعات جديدة أو استلام تحصيلات جديدة) حال تعديها حدود المعاملات المتفق عليها والمؤمنة بخطاب الضمان المشار إليه في هذه المعايير، وعلى أن تلتزم جهة التمويل باختبار فعالية هذا النظام عند بداية تشغيل النظام والرقابة على ذلك بصفة دورية.

يؤكد تخزينها ونقلها عبر الخوادم والشبكات بصورة مشفرة طبقاً للمعايير العالمية المطبقة في هذا الشأن، وذلك على نحو يتيح رؤية بيانات العملاء المالية والشخصية للطرفين (جهاز التمويل حين إرسالها والعميل فقط حين إتمام معاملة الدفع دون إتاحتها لشركة الدفع الإلكتروني).

١٦. ما هي آلية فحص والتحقق من التزام شركات الدفع الإلكتروني بالمعايير المتفق عليها لتشغير البيانات؟

ينبغي على مراقب حسابات شركة الدفع الإلكتروني الإفصاح في تقريره السنوي عن مرجعة النظم الآلية بمدى كفاية آلية التشفير المطبقة للفرض منها، وكذا مدى جودة خاصية التحكم الإلكتروني الواردة في المعايير لعملائها من جهة التمويل.

ويجب أن تقدم شركة الدفع الإلكتروني ما يفيد ذلك للهيئة مرة سنوياً بحد أقصى أسبوعين عمل من اعتماد الجمعية العامة السنوية أو مجلس الأمانة بحسب الأحوال لها أو حين طلب الهيئة ذلك.

١٧. ما هي آلية التعريف بخدمة الدفع الإلكتروني لموظفي جهات التمويل؟

لتلزم شركة الدفع الإلكتروني بتدريب موظفي جهة التمويل على كيفية التعامل وطريقة استخدام خدمة الدفع الإلكتروني حتى يتسعى لهم نقل هذه المعرفة إلى عملائهم وتوسيعهم بها.

١٨. ماذا عن توعية العملاء بخدمة الدفع الإلكتروني؟

لتلزم جهة التمويل بإعداد نموذج مطبوعات إرشادية بسيطة وسهلة تحتوي رسومات إيضاحية عن خطوات استخدام خدمة الدفع الإلكتروني ووسائل خدمة العملاء وذلك لتوزيعها على العملاء.

١٩. كيف سيتم تلقي شكاوى العملاء فيما يخص الدفع الإلكتروني؟

يجب أن يتضمن العقد ووسائل التوعية بالخدمة طرق سهلة وبسيطة لتلقي شكاوى العملاء، على أن تختص جهة التمويل بالرد على الشكاوى إذا كانت تتعلق بطبيعة التمويل، وتحتسب شركة الدفع الإلكتروني بالرد إذا كانت الشكاوى تتعلق بالجزء الفني في استخدام الخدمة.

٢٠. هل سيتم إطلاق الخدمة بشكل فعلي دون خضوعها للتجربة كمرحلة مبدئية؟

لتلزم كل من جهة التمويل وشركة الدفع الإلكتروني بتنفيذ مشروع تجاري في بداية التفاصيل على نطاق محدود للتحقق من صلاحية النظام والربط

١٢. هل هناك ضوابط تحكم في تأمين استمرار خدمة الدفع الإلكتروني؟
يجب أن يتضمن العقد المبرم بين جهة التمويل وشركة الدفع الإلكتروني ما يلي:
أ. وجود نظام عمل يضمن استمرارية الأعمال والخدمات التي تقدمها شركة الدفع الإلكتروني بكفاءة وفعالية لتقديم هذه الخدمات في جميع أيام الأسبوع وعلى مدار اليوم كاملاً (٤٢ ساعة) وفي الإجازات الرسمية.

ب. قيام شركة الدفع الإلكتروني بإخطار جهة التمويل في حال تعذر قيامها بتنفيذ التزاماتها بشأن إتمام المعاملات المالية لجهة التمويل سواء في حالة الصرف أو التحصيل، مع مراعاة قيامها برد قيمة التمويلات التي لم يتم صرفها (إن وجدت) في يوم العمل التالي لتاريخ تعذرها عن تنفيذ التزاماتها بحد أقصى إلى حساب جهة التمويل.

ج. تلتزم شركة الدفع الإلكتروني في حالة انتهاء العقد باتها، مدته أو لأسباب آخر، بالاستمرار في تحصيل القساط من عملاء جهة التمويل خلال فترة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين في العقد بحد أقصى ٣ أشهر بعد التاريخ المحدد لانتهاء العقد، وذلك حتى يتسعى لجهة التمويل توفيق أوضاعها وإيجاد بديل لخدمات الدفع الإلكتروني بما يحفظ معدلات الاسترداد الخاصة بعملاء التمويل متناهياً الصغر.

١٣. هل ينبغي تزويد جهة التمويل بالتقارير الرقابية لمتابعة عمليات النظام؟
بالفعل ينبغي تزويد جهة التمويل بالتقارير الرقابية لمتابعة عمليات النظام لمتابعة موقف عمليات التحصيل أو الصرف بشأن محفظة العملاء وذلك وفقاً للوصف الوارد بالمعايير.

١٤. هل هناك معايير يجب مراعاتها فيما يخص بيانات العملاء؟
يجب على جهة التمويل مراعاة التحقق من صحة وسلامة بيانات العملاء المرسلة إلى شركة الدفع الإلكتروني قبل تنفيذ المعاملات المالية.

١٥. ما هي ضوابط حماية بيانات العملاء؟
يجب أن يتضمن العقد المبرم بين جهة التمويل وشركة الدفع الإلكتروني نصاً واضحاً يقضى بسرية بيانات عملاء التمويل واقتصر استخدامها على الفرض المخصص لها، وذلك من خلال آلية لتشغير البيانات الشخصية والمالية لholders العملاء.

كما يجب أن يتضمن العقد البيانات الواجب تشفيرها بدءاً من الخادم الخاص بجهة التمويل وحتى نقاط تقديم الخدمة باستخدام مفاتيح التشفير، بما

١. ما هي طبيعة خدمات نظم المدفوعات باستخدام الهاتف المحمول؟

هناك نوعين من خدمات نظم المدفوعات باستخدام الهاتف المحمول هما مقدم الخدمة ومستخدم الخدمة.

٢. ما هي ضوابط تقديم خدمات نظم المدفوعات باستخدام الهاتف المحمول؟

على الجمعيات والمؤسسات الأهلية الراغبة في الحصول على موافقة وحدة الرقابة على التمويل متناهي الصغر كمقدم أو مستخدم لخدمات نظم المدفوعات باستخدام الهاتف المحمول، في منح التمويل وأعمال التحصيل الخاصة بالنشاط، التقدم بطلب للوحدة وفقاً للنموذج المعد لهذا الفرض.

٣. ما هي المستندات المطلوبة للموافقة على تقديم الخدمة؟

أ. نسخة من التعاقد المبرم بين الجمعية أو المؤسسة الأهلية الراغبة في الحصول على موافقة الوحدة كمقدم للخدمة وأحد البنوك الخاضعة لشراف ورقابة البنك المركزي المصري حال رغبة الجمعية أو المؤسسة الأهلية في تقديم الخدمة بمفردها (وكيل منفرد)، أو نسخة من التعاقد المبرم بين الجمعية أو المؤسسة الأهلية وأحد شركات تشغيل الهاتف المحمول المرخص لها بالعمل في جمهورية مصر العربية وأحد البنوك الخاضعة لشراف ورقابة البنك المركزي المصري حال رغبة الجمعية أو المؤسسة الأهلية في تقديم هذه الخدمة بالمشاركة مع أحد شركات تشغيل الهاتف المحمول (وكيل مشارك)، على أن ينظم هذا التعاقد العلاقة بين أطرافه خاصة بشأن خدمة عملاء نشاط التمويل

بينهما قبل التطبيق على نطاق واسع.

٤. هل هناك ضوابط ينبغي مراعاتها في حال إذا كانت جهة التمويل ذات علاقة مع شركة الدفع الإلكتروني؟

أ. بالفعل، ينبغي الحصول على موافقة الجمعية العامة أو مجلس الأماناء -بحسب الأحوال- لجهة التمويل على التعاقد مع شركة الدفع الإلكتروني، على أن يتم تجديد هذه الموافقة سنوياً.

ب. اختلاف الشخص الطبيعي الممثل لكل من جهة التمويل وشركة الدفع الإلكتروني عند التوقيع على العقد.

ج. أن يكون خطاب الضمان المقدم من جهة الدفع الإلكتروني إلى جهة التمويل مغطى نقداً بالكامل مع تقديم ما يفيد ذلك من البنك المصدر.

د. الحصول على موافقة الهيئة المسئولة عند اجراء أي تغيير في العقد.

ه. أن يتضمن تقرير مراقب الحسابات لجهة التمويل إيضاح خاص عن طبيعة تلك العلاقة بشكل أكثر إفصاحاً في الإيضاحات المتممة.

الصغر عند استخدام خدمات نظم المدفوعات باستخدام الهاتف المحمول في عمليات الصرف والسداد أو إدراهما، وكذا ما يفيد اطلاعه على كافة الحقوق والالتزامات وكيفية تقديم الشكوى بشأنها بموجب التوقيع على نموذج موافقة مستقلة وفقاً للنموذج الاسترشادي الصادر عن الوحدة في هذا الشأن، على أن تحفظ موافقة العميل وما يفيد استلامه نسخة من التعليمات الإرشادية لاستخدام خدمات نظم المدفوعات من خلال الهاتف المحمول بملف العميل.

ب. إخطار الوحدة بأى تعديل يطرأ على التعاقد العبرم مع البنك أو شركة تشغيل الهاتف المحمول خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ حدوثه.

ج. الاحتفاظ بالتقارير الخاصة بخدمات النظام وفقاً لما يصره نظام تقارير البنك، أو شركة تشغيل الهاتف المحمول المرخص لها بالعمل في جمهورية مصر العربية المشاركة عن معاملات أوامر الدفع المختلفة باستخدام الهاتف المحمول بطريقة حفظ آمنة (الكترونية أو ورقية) وفقاً للمدد.

د. تقديم نموذج التقرير الدوري المرفق عن استخدام خدمات نظم المدفوعات من خلال الهاتف المحمول بشكل رباع سنوي.

متناهٰي الصغر.
ب. نسخة من وسائل التوعية الإرشادية المُبسطة عن الخدمات المستهدف تقديمها لعملاء نشاط التمويل متناهٰي الصغر توضح طريقة الاستخدام والرد على الاستفسارات، وتعديلها بما يتوافق مع ملاحظات الوحدة إن وجدت.

ج. تعهد بالحصول على موافقة مسبقة من العميل على استخدام خدمات نظم المدفوعات باستخدام الهاتف المحمول بشأن نشاط التمويل متناهٰي الصغر في عمليات الصرف والسداد أو إدراهما.
د. ما يفيد سداد مقابل خدمات الفحص والدراسة المقرر.

٤. **متى يتم البت في الطلب المقدم لوحدة الرقابة على التمويل متناهٰي الصغر بالهيئة؟**
تتولى الوحدة راسة وفحص الطلب والتأكد من استيفائه لمتطلباته، ويتم البت في الطلب خلال ٥ أيام عمل على الأكثر من تاريخ تقديمها مسليفاً لل المستندات المطلوبة.

٥. **هل هناك شروط أخرى لمنح الموافقة على منح الموافقة لاستخدام خدمات نظم المدفوعات باستخدام الهاتف المحمول؟**

تصدر الموافقة بالنسبة للجمعيات والمؤسسات الأهلية الراغبة في الحصول على موافقة الوحدة كمقدم أو مستخدم لخدمات نظم المدفوعات باستخدام الهاتف المحمول بعد التأكد من قيامها بتقديم التقارير الرقابية الدورية وسداد رسوم التطوير ورسوم الإشراف والرقابة المستحقة عليها، على أن تصدر الموافقة بالنسبة للجمعيات والمؤسسات الأهلية الراغبة في الحصول على موافقة الوحدة كمقدم للخدمة، بالإضافة إلى ما تقدم ما يلي:

أ. الالتزام بتقديم الجمعية أو المؤسسة الأهلية للقوائم المالية السنوية والدورية المطلوبة في مواعيدها، مرفقاً بها تقرير مراقب مقيد لدى الهيئة بسجل مراقببي حسابات نشاط التمويل متناهٰي الصغر.
ب. استيفاء الملاحظات الرقابية نتيجة التفتيش الميداني أو الفحص المكتبي (إن وجدت).

٦. **ما هي ضوابط ومعايير استخدام نظم المدفوعات باستخدام الهاتف في منح التمويل والتحصيل؟**

تلزם الجمعيات والمؤسسات الأهلية الحاطلة على موافقة الوحدة كمقدم أو مستخدم لخدمات نظم المدفوعات باستخدام الهاتف المحمول في نشاط التمويل متناهٰي الصغر بالضوابط الآتية:
أ. الحصول على موافقة مسبقة من كل عميل في نشاط التمويل متناهٰي



الإتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر

Egyptian Microfinance Federation

www.emff-eg.com

الصفحة الرسمية للإتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر

